

المناطق العازلة لمواقع التراث العالمي: بين الحماية والتنمية

فإن نجاح إدارتها يتطلب تبني نهج تشاركي وتكاملي، يستند إلى فهم عميق للسياق المحلي، ويعتمد على أدوات تخطيط مرنة قادرة على تحقيق التوازن بين الحماية والتنمية. في الختام، تبقى المناطق العازلة أداة استراتيجية لا غنى عنها لحماية مواقع التراث العالمي، لكنها لا ينبغي النظر إليها كمناطق محرمة أو حدود فاصلة، بل كفضاءات تفاعلية ديناميكية بين المجتمعات المحلية والمواقع، ومكنة انتقالية تهئ الزائر تدريجياً للزيارة، وتنسجم معه بصرياً ووظيفياً وثقافياً. ومن هذا المنطلق، فإن فاعلية هذه المناطق ترتبط بضرورة إدماجها ضمن مخططات شمولية قائمة على فهم متعدد التخصصات، تستند إلى دراسات معمقة لتقييم الأثر، تتقاطع فيها مفاهيم التخطيط المكاني والتحضر مع الأبعاد البيئية والمناخية، إلى جانب فهم عميق لقيم التراث وعلاقات الموقع بسياقاته الأوسع. وهذا يفرض أن تكون إدارة المنطقة العازلة جزءاً محورياً من منظومة إدارة المواقع، وعنصراً أساسياً في خطط إدارة المواقع الأثرية عموماً، ومواقع التراث العالمي على وجه الخصوص. وإذا أحسن إدارتها ضمن إطار علمي وتشاركي، فإنها تتحول إلى فرصة لتحقيق تنمية مستدامة، تحافظ على القيم التراثية وتدعم المجتمعات المحلية في الوقت نفسه.

وأذرعها الاستشارية، وعلى رأسها إيكوموس، في حماية المشهد الثقافي والبصري ومنع أي نمو حضري قد يمس سلامة الموقع أو أصالته، إلا أن هذا التشدد يحول المنطقة العازلة عملياً إلى معضلة تخطيطية تتطلب إعادة النظر في التوازن بين الحماية والتنمية. أما في موقع المغطس، فتأخذ المنطقة العازلة بعداً مختلفاً، مرتبطاً بزيادة أعداد الزوار وجهود تعزيز الحج المسيحي. فقد استدعى ذلك تطوير البنية التحتية والخدمات في محيط الموقع، بما في ذلك إنشاء مؤسسة تطوير الأراضي المجاورة للمغطس والتي خصص لها أجزاء من المنطقة العازلة لإعداد مخطط شمولي يتضمن مرافق فندقية وتجارية وتفسيرية لخدمة الزوار. إلا أن المشروع واجه معارضة من إيكوموس، الذي شدد على ضرورة الالتزام بحماية القيمة العالمية الاستثنائية، والحفاظ على الطابع الروحي والبيئي للموقع، ومنع أي تدخلات قد تشوه المشهد الثقافي. وقد أدى ذلك إلى إعادة توجيه المشروع وتقليصه، بما يشمل تحديد الأنماط المعمارية وفرض قيود على الكثافة والارتفاعات والمساحات. تكشف هذه الحالتان أن المناطق العازلة ليست مجرد أدوات تنظيمية، بل فضاءات تفاوضية معقدة، تتقاطع فيها حماية التراث مع متطلبات التنمية الاقتصادية وحقوق المجتمعات المحلية، إلى جانب الأبعاد البيئية والسياسية. ومن هنا،

المناطق العازلة لمواقع التراث العالمي تُعد مكوناً أساسياً في منظومة الحماية والإدارة وفق اتفاقية التراث العالمي ومبادئها التوجيهية التي وضعتها اليونسكو، ولا سيما الفقرات (103-106) التي تؤكد على ضرورة تحديد نطاق مكاني واضح يخضع لإطار قانوني وتنظيمي، بهدف دعم وصون القيمة العالمية الاستثنائية (OUV)، بما يشمل الحفاظ على السلامة والأصالة وحماية السياق الأوسع للموقع. ومن هذا الباب لا يجب النظر إلى المنطقة العازلة على أنها امتداد جغرافي ثانوي، بل كأداة تخطيطية وإدارية متكاملة تُستخدم لضبط استخدامات الأراضي والأنشطة المحيطة، وحماية المشهد الثقافي والبصري، والحفاظ على العلاقات الوظيفية والبيئية. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الدور الحيوي يضع المناطق العازلة في قلب معادلة معقدة، حيث تتقاطع متطلبات الحماية مع ضغوط التنمية، خصوصاً في السياقات النامية والمتغيرة كما هو الحال في الأردن.

من الناحية التطبيقية، تفرض المناطق العازلة مجموعة من القيود تشمل تنظيم الكثافات العمرانية، التحكم بالارتفاعات، تحديد الأنماط المعمارية والعمرانية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية، بهدف ضمان عدم التأثير السلبي على الموقع. ومع ذلك، كثيراً ما تُفسر هذه القيود محلياً على أنها عائق أمام التنمية، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الموارد المرتبطة بالموقع كمصدر أساسي للدخل، ما يحول المنطقة العازلة من أداة حماية إلى مجال توتر بين الأطراف المعنية. في البترا، تتجلى هذه المعضلة بوضوح. فقد أدرج الموقع عام 1985 دون تحديد منطقة عازلة له، فيما تشكل مساحة المحمية الأثرية، البالغة نحو 26,171 هكتاراً المنطقة المركزية للموقع والتي تعتبر كبيرة بالفعل. ومع تكرار متطلبات السيطرة على محيط الموقع في قرارات مركز التراث العالمي، طُرحت دراسات لتحديد منطقة عازلة إضافية ضمن مخطط شمولي جديد، لكنها واجهت رفضاً مجتمعياً واسعاً نتيجة القيود الصارمة على استخدام الأراضي والتوسع العمراني، مما أدى إلى حرمان بعض ملاك الأراضي من استثمار ممتلكاتهم، وتعطيل مشاريع كان من شأنها توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية. وهنا يظهر النهج الصارم الذي تتبعه اليونسكو

